

## إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري

– الاسم واللقب : د. عبد السلام مخلوفي

ma\_abdessalem@yahoo.fr

2– الاسم واللقب : سفيان بن عبد العزيز

ba\_soufiane@hotmail.fr :

– جامعة بشار – الجزائر.

**Abstract :** International trade plays an important role in the economies of countries, especially through the important role that stems from it being a framework president, who contributes to investment and increased production and national income, consumption and capital formation and the distribution pattern of investment in the economy of any country, especially as they can not live in isolation full economic from the outside world, and with the development of trade varied forms of state intervention in the management of international trade relations by adopting different policies to achieve their development goals such as boiled strategic intelligence economic. Therefore, this paper aims to shed light on those applications for smart environmental and how they impact on foreign trade for International Economics focusing on the Algerian economy.

**ملخص:** أصبحت التجارة الدولية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول خاصة من خلال ذلك الدور الهام الذي تنبع منه كونها بمثابة الإطار الرئيس الذي يسهم في تكوين الاستثمارات وزيادة الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك وتكوين رأس المال وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية على غرار الاستناد على الأبعاد والاشتراطات البيئية كآلية تحمي بها اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية مما شكل صعوبة في عملية ضبطها بين أطراف أعضاء التبادل التجاري الدولي .

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تلك التأثيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الاقتصادية من خلال إدراج الأبعاد البيئية في التجارة الدولية ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصادات النامية بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد البيئية، البلدان النامية، السياسات التجارية الدولية، التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

## مقدمة:

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة خاصة وأما لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينات شهدت دائرة الاهتمام تغيرا في الطبيعة والمدى. إذ بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي والمؤشرات البيئية الدولية يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية، ومن ثم غدا التركيز يدور حول ظواهر جديدة مثل الاحتباس الحراري، التنوع البيولوجي، تآكل طبقة الأوزون... الخ. وفي إطار العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة، فإن الدول النامية تحظى باهتمام خاص، حيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة ورغبة منها كذلك في إشراك الدول النامية في تحمل جزء من نفقة حماية البيئة الدولية على حساب تحقيق تنمية مستدامة بها، هذا من جهة، أما من ناحية أخرى نجد أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تتشدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية لأسواقها عن طريق استخدامها لأساليب حمائية خفية تحت مسمى الاشتراطات الصحية والبيئية وغيرها، وهذه الأخيرة تعد بمثابة السياسات البيئية الدولية التي تجعل الدول النامية مكبلية بقيود المعايير الخاصة بالجودة البيئية على صادراتها في السلع الملوثة بيئيا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" ما مدى تأثير إشكالية ضبط المعايير البيئية في حقل التجارة الدولية على القدرة التنافسية للاقتصاديات الناشئة على غرار الاقتصاد الجزائري؟"

## الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان ذلك الأثر الذي تحدثه تطبيقات المعايير البيئية من طرف أعضاء التبادل الدولي كممارسة اقتصادية خفية في العلاقات التجارية الدولية، كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- ◆ إبراز معنى الاشتراطات البيئية وأنواعها وكيفية استخدامها.
- ◆ إلمامة اللثام عن استخدامات لاشتراطات البيئية في التجارة الدولية وإشكالية ضبطها.
- ◆ إبراز كيفية تأثير هذه الاشتراطات على تنافسية الاقتصاد الجزائري في مبادلاته التجارية خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي .
- ◆ كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية في هذا الملتقى الذي يعد موضوعه حديث المنظمات والندوات على المستوى العالمي خاصة في بيئة دولية يسودها التغير المستمر.

## منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بمجانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

## خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** الاشتراطات البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

**المحور الثاني:** التنمية المستدامة بين المتغيرات البيئية ومتطلبات تحرير التجارة الخارجية

**المحور الثالث:** عرض تجارب دولية للتطبيقات الخفية للاشتراطات البيئية في التجارة الدولية.

**المحور الرابع:** تأثير التطبيقات الاقتصادية الخفية للاشتراطات البيئية الأوروبية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

### 1. المحور الأول: الاشتراطات البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا على مستوى مختلف الأصعدة السياسية والإعلامية، ومن الظواهر اللافتة لهذه الصحوة الكبرى نجد انشغال الرأي العام العالمي بقضايا البيئة وحمايتها والدفاع عنها لتأمين مناخ بيئي عالمي يحمي الكرة الأرضية من كافة مظاهر التعدي عليها. ويجنب الثروات الطبيعية والبشرية من تبعات الاستخدام غير العقلاني لها، فأصبحت القضية البيئية تبعا لذلك تحتل مكانة هامة في الفكر الاقتصادي عموما وفي تحديد معالم التجارة الدولية بوجه الخصوص.

#### 1.1. الاشتراطات البيئية في التجارة الدولية:

لقد احتل البعد البيئي لاستخدامات الموارد الاقتصادية مكانا ثانويا في الفكر الكلاسيكي للتجارة الدولية، حيث لم تظهر البيئة في تحليل آدم سميث أو دافيد ريكاردو، وبالتالي لم يكن لها أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي من دول العالم، إذ اقتصر الجهود في هذا المجال على ما قام به مارشال عند التفرقة بين اقتصاديات الحجم الخارجية **External economies**، ولا اقتصاديات الحجم الخارجية **External diseconomies**، إلا أنه ومع تغير المعطيات الاقتصادية في البيئة الدولية أضحت الاعتبارات والأبعاد البيئية تشهد أبعادا مختلفة تمس بسيرورة المبادلات التجارية الدولية وطفا على السطح ارتباط واضح ما بين التجارة الدولية والبعد البيئي.

#### 1.1.1. مفهوم الاشتراطات البيئية في نظرية التجارة الدولية:

يقصد بالاشتراطات البيئية عموما على أنها: " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها". ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.<sup>1</sup>

#### 2.1.1. أنواع المعايير والاشتراطات البيئية:

إن زيادة الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ينم عن حرص شديد على الحفاظ على البيئة بصفقتها مصدرا للموارد الطبيعية، وخدمة للإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء، وتتمثل أهم صور هذه المعايير وأنواعها فيما يلي:<sup>2</sup>

### 1.2.1.1. معايير نوعية البيئة : les normes de qualité de l'environnement

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

### 2.2.1.1. معايير الانبعاث : Les normes des émissions

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

### 3.2.1.1. معايير العمليات والإنتاج : Les normes des processus et de production

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها... الخ، كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

### 4.2.1.1. معايير المنتجات : Les normes des produits

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرّة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي<sup>3</sup>، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف مايلي:

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيمائويات في المنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الاستخدام.

### 5.2.1.1. معايير الأداء : Les normes de performances

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

### 2.1. أسباب اختلاف استخدامات الاشتراطات البيئية بين الدول:

تبعا لتعدد أنواع الاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية ظهر هناك اختلاف كبير في استخداماتها ما بين الدول، ولقد اجتمعت هناك أسباب مختلفة أدت إلى هذا الاختلاف في الاستخدام أهمها:<sup>4</sup>

### 1.2.1.1. طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة:

حيث يوجد هناك تباينا في التفضيلات الاجتماعية بسبب تباين مستويات المداحيل بين البلدان، ومنه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدول المتقدمة وهذا ما يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الآخر في تطبيق السياسات البيئية.

### 2.2.1.1. طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها:

حيث قد يكون الغرض بيئيا بحثا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.

### 3.2.1. مستوى الأضرار التي قد لحقت بالبيئة:

حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.

### 4.2.1. القدرة التنظيمية:

أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقررهما، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية وتكنولوجيا متقدمة.

### 5.2.1. درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما ازداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الاقتصادية.

### 6.2.1. المقدرة التمثيلية الطبيعية للدولة:

وهي مدى قدرة الدولة على تحويل المخلفات والنفايات يجعلها غير مضرّة وهذا يعتمد على حجم ما لدى الدولة من موارد طبيعية قادرة على تجديد نفسها تلقائيا.

إذن من كل ما تقدم يمكن استنتاج أن الاشتراطات والتدابير البيئية ما هي إلا مجموعة القوانين والإجراءات واللوائح التي تستعملها الدولة للحفاظ على سلامة البيئة من مصادر التلوث خاصة الصناعية منها.

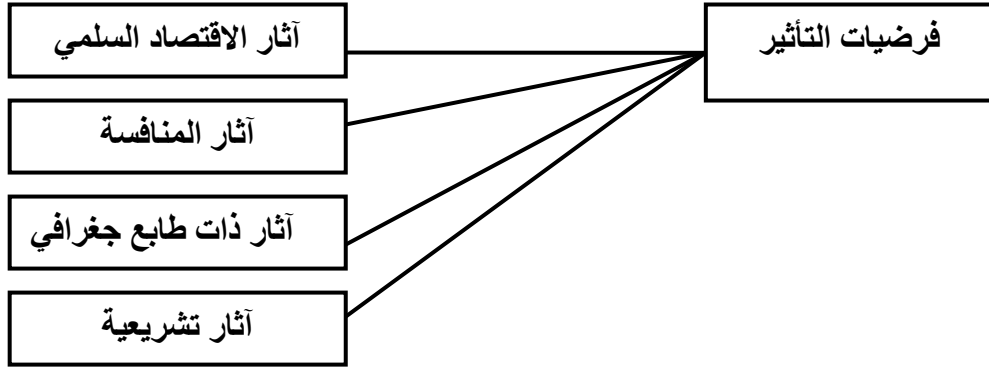
وباختلاف هذه الاشتراطات واستخداماتها، مباشرة كانت أو غير مباشرة، فهي جميعها ذات أهداف نبيلة وتخدم التنمية المستدامة في شقها البيئي إلا أنها قد تؤثر على التجارة الدولية وقد تضر بالميزة التنافسية لبعض المنتجين المحليين إذا ما تشددت الدول في تطبيقها كما أنها قد تكون وسيلة ناجعة ضمن وسائل الذكاء الاقتصادي التي تصد من خلالها منتجات الدول عن النفاذ إلى الأسواق التي لا تطبق نفس السياسات البيئية خاصة المتخلفة منها.

### 3.1. العلاقة والتأثير المتبادل ما بين الاشتراطات البيئية والسياسات التجارية:

إن للاشتراطات البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية للسياسات التجارية، فمن خلال الاشتراطات البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة، أو قد توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمالة. ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أي على التكنولوجيا البيئية، أن تخلق فرصا جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات.<sup>5</sup>

وقد بدأ النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية منذ سنة 1992. وهذا من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية والتي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كمايلي:<sup>6</sup>

الشكل (01): فرضيات تأثير الاشتراطات البيئية على السياسات التجارية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليلات أدناه

### 1.3.1. آثار الاقتصاد السلمي **effets d'échelle**:

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال

الواسع للموارد الطبيعية (متجددة وغير متجددة) في العملية الإنتاجية كمواد

وسيلة مثل:

الطاقة، الخشب، المياه. وهي عناصر ضرورية في أية عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء. وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث، ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.

### 3.1.2. آثار المنافسة **effets de la concurrence**:

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

والأخطر من ذلك أن الدولة تصبح مجبرة على التنازلي عن هذه السياسات التي تنتهجها الشركات الخاصة بل وتسمح للشركات العمومية بانتهاج نفس النهج حفاظا على تواجدتها في السوق وعلى اليد العاملة حيث أن إجبار الشركات الخاصة على الإنفاق البيئي أثناء العملية الإنتاجية سوف يدفع بالشركات إلى التضحية باليد العاملة جزئيا (تسريح العمال)، أو كليا عن طريق الهجرة إلى دولة أخرى غير مهتمة بالجانب البيئي أثناء عمليات الإنتاج.

### 3.1.3. آثار ذات طابع جغرافي **effets d'ordre géographique**:

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات - في وقت أصبحت العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة وسهولة- إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثة للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوثةين " **théorie des refuges pour pollueurs** " التي طبقتها شركة ميشلان لصناعة العجلات المطاطية بلجوتها إلى الجزائر.

### 4.3.1. آثار تشريعية **effets d'ordre réglementaire**:

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعاتها الوطنية من جهة أخرى، ستجد نفسها متهمه بخرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجاريا من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية. وعموما لا يزال الجدل قائما ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة من طرف الدول لغرض تفادي الإشكال ما بين تحرير التجارة الخارجية وتأثيره على بعد مهم من أبعاد التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي<sup>7</sup>.

#### المحور الثاني: التنمية المستدامة بين المتغيرات البيئية ومتطلبات تحرير التجارة الخارجية

يمكننا القول أن ما يعاني منه العالم اليوم من مشاكل بيئية ليس وليد السنوات القليلة الماضية فحسب، وإنما نتيجة تراكمات على مدار عشرات السنين حيث كانت الدول النامية على هامش عمليات التحولات الاقتصادية هذه، ومن ثم فالدول المتقدمة تعد المسؤولة الأولى عن إحداث آثار عبر سياستها التجارية التحريرية على التنمية المستدامة وهذا من خلال المعالم التالية:<sup>8</sup>

- بدأت تظهر معالم ثورة مضادة في الدول المتقدمة ذاتها. وكانت بادرة ذلك ما حدث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية من مظاهرات تضم الآلاف من الذين يمثلون مئات من المنظمات غير الحكومية منبهين لنفاذ الطاقات الكامنة والحفاظ على موارد الأجيال القادمة.
- لقد تم دخول العصر الجديد لحرية التجارة على الصورة التي رسمت له منذ سنوات ولا يزال السؤال مطروحا عن اتساع الفجوة بصفة خاصة بين الشمال والجنوب مع تطبيق هذا النظام العلمي، وهل الحقيقة إننا نركض وراء سراب؟ وإذا لم يعد أمام البلدان النامية إلا أن تواجه الالتزامات التي فرضتها على نفسها باحثة عن تعزيز قدراتها ومواجهة المنافسة العالمية.
- إن دراسة المشكلة بين الدول المتقدمة والنامية، كشف عن التباين بينهما، والذي أسهم في إبراز التغير في المراكز النسبية للدول المتخلفة، وساعدت على ذلك السياسات التي تم اتخاذها، وهو ما شكل في النهاية التأثير على التجارة الخارجية لهذه الدول مع بعضها البعض.
- إن الممارسات التي تقتضيها السياسات الأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤثر تأثيرا قويا على كثير من المتغيرات التي تؤثر بدورها على أبعاد تجارة الدولة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات.
- إن المعايير والأبعاد والاشتراطات البيئية وقواعد التجارة الدولية تمثل تحديا لمحددات القواعد العامة التي تنظم التجارة الدولية كما ترعاها الجهات، فقد اقترح البعض انه ونظرا لان الاختلاف في المعايير والاشتراطات، على النحو السابق، قد يفضي الى إساءة استخدامها لممارسات ضارة بالتجارة الدولية لا تتعلق كثيرا بالاعتبارات البيئية سوى في الظاهر، فانه قد يؤدي الى العديد من التزايدات بين الدول المختلفة.
- إذن تولي دول العالم المختلفة على اختلاف نظمها ودرجة تطورها اهتماما كبيرا بالمشكلة البيئية، وتباین درجة الاهتمام حسب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية في هذه الدول لكن وعلى العموم ومن خلال الدراسة السالفة نجد أن العبء البيئي الكبير تتحمله الدول النامية ذات الناتج المحلي المنخفض خاصة تلك الإفريقية منها على غرار الجزائر.

ولعل من بين أهم إفرزات هذا الجدل الاقتصادي خاصة في الفترة الحالية بعد إفرزات الأزمة المالية العالمية 2009 والتي ما زالت إرهاباتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية للاشتراطات البيئية في الحقل الاقتصادي ضمن إستراتيجية الذكاء الاقتصادي بغية حماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول. وهذا ما سيتم إبرازه في المحور الموالي من الدراسة.

### 3. المحور الثالث: عرض تجارب دولية للتطبيقات الخفية للاشتراطات البيئية في التجارة الدولية

ليس بجديد القول بأن المبادلات التجارية الدولية أصبحت تلعب دورا هاما في التأثير على استخدامات الاشتراطات البيئية، إذ أضحي موضوع تحديد أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة من المواضيع المعاصرة التي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بشكل واضح في السنوات الأخيرة. ولعل انه وقبل التطرق لاستخدامات هذه الاشتراطات من طرف أعضاء التبادل الدولي بطريقة ذكية في العلاقات الاقتصادية الدولية كان لا بد من الإشارة وبشكل موجز إلى أهم الدراسات التي ربطت ما بين التجارة الدولية والاشتراطات البيئية حتى يتبين الفرق ما بين المستجد والأصيل من استخدامات لهذه الاشتراطات والتدابير البيئية.

#### 1.3.1. تطبيقات الاشتراطات البيئية وتأثيرها على التجارة الدولية:

للتأكد من حقيقة وجود علاقة ما بين المعايير والاشتراطات البيئية والميزة التنافسية في الأسواق العالمية قامت بعض الدراسات بأخذ قطاع الصناعات الأمريكية كعينة للدراسة، وانتهى الدارسون إلى حقيقة مفادها أن المعايير البيئية الصارمة تؤثر على تكاليف المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بقدر ضئيل مقارنة بتأثير باقي التكاليف، باستثناء تلك القطاعات التي تتحمل تكاليف رقابة بيئية عالية، وكانت أهم الدراسات قد تطرقت لموضوعين أساسيين هما: موضوع الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية وموضوع الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة توطين (هجرة) الصناعات حيث أن:<sup>9</sup>

#### 1.1.3. الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية للدولة:

إن تضمين التكاليف البيئية إلى جانب تكاليف عناصر الإنتاج قد يؤدي إلى حدوث تغير في طبيعة التخصص ومن ثم نمط الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة إذا حدث هذا التضمين من طرف واحد في معادلة التبادل بين الدول<sup>10</sup>، وقد تمت دراسة هذا النوع من الأثر البيئي من طرف خبراء اقتصاديون، وكانت أهم الدراسات كمايلي:

أ. دراسة **Ugelow**: كانت عبارة عن مسح شامل في مجال التركيز على العلاقة بين المعايير البيئية والنمو الاقتصادي سنة 1982، وخرج بنتيجة مفادها أن أثر التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفا على الميزة التنافسية لصناعاتها في الأسواق الخارجية.

ب. دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**: أقرت هذه الدراسات في معظمها أن متوسط هذه التكلفة بلغ 2.4 % من جملة المداحيل السنوية لهذه الصناعات خلال ثمانينات القرن العشرين وتوقعت لها الارتفاع في المستقبل.

ت. دراسة **David Robinson**: أشارت هذه الدراسة إلى أن زيادة التكاليف البيئية بمقدار 01 %، في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تؤدي إلى تخفيض رصيد الميزان التجاري بما يعادل 6.5 مليار دولار سنة 1982.



ث. دراسة باتريك لو **Patrick Low**: توصلت هذه الدراسة إلى أن فرض ضريبة التلوث بالمكسيك سنة 1991 بقيمة تعادل تلك المفروضة على الصناعات المثيلة في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى تخفيض صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين: 1.2% و 2.6% أي ما يساوي 375 مليون دولار سنويا.

ومن ثم فإن ما يمكن استنتاجه من الدراسات السابقة الذكر هو أن فرض قيود ومعايير بيئية سيؤثر لا محالة على درجة التنافسية في الأسواق الخارجية بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الاقتصاد وحجمه ودرجة انفتاحه.

### 2.1.3. الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة التوطين الصناعي: كانت أهم الدراسات كمايلي:<sup>11</sup>

أ. دراسة ليونارد **Léonard**: قام بدراسة استراتيجيات التنمية لأربعة دول مختلفة واستنتج أن إيرلندا هي الوحيدة التي تنتهج إستراتيجية واضحة لجلب الصناعات الملوثة نظرا لفرقها النسبي مقارنة بالدول الثلاثة الأخرى ولانعزالها الجغرافي أيضا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر هذه الصناعات إلى الخارج محدثة آثار متعددة هي:

- تزيد استثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بباقي الاستثمارات وتقلص استثماراتها في الداخل بنفس المقدار.
- تكون الدول النامية الملجأ الأول لهذه الاستثمارات الملوثة.
- ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاستثمارات بسرعة أكبر من واردات الدول الأخرى.

ب. دراسة لو/ يتس **Low and Yeats**: توصلت الدراسة إلى أن الدول النامية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العالمية للسلع كثيفة التلوث، مثل: الحديد والصلب، التعدين، الصناعات التحويلية وصناعة الورق.

كما توصل لو **Low** في دراسة منفردة عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك سنة 1992 إلى أن 12% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية تخص إنتاج صناعات ذات الإنفاق البيئي الكبير عليها (فاقدة للقدرة التنافسية).

ج. دراسة كروس مان/ كروجر **Crossman and Krueger**: توصلوا سنة 1991 من خلال دراستهما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك منتجات ذات نسبة استخدام منخفضة من العمالة الماهرة ورأس المال.

ح. دراسة البنك الدولي: في دراستين مختلفتين سنة 1992 كان الغرض منهما إعداد "مؤشر لقياس نسبة التسمم الصناعي

**indicateur des industries toxiques**"، حيث ومن عينة تحتوي على 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية وخلال الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1988. توصلت الدراستين إلى أن تحرير التجارة في ظل المعايير البيئية المختلفة سيؤدي إلى هروب الصناعات من الدول المتشددة إلى الدول المتراحة بيئيا، حيث تؤكد رسميا أن الدول ذات السياسات الحمائية تجاريا تعد مأوى للصناعات كثيفة التلوث.

ومن خلال الدراسات السابقة هذه تبين بأن هناك علاقة متينة ما بين التجارة الدولية والمعايير والاشتراطات البيئية إذ أن التطبيق المتشدد وبالطرق الأكثر ذكاء وخفاء لهذه الأخيرة يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية للدول في الأسواق العالمية خاصة النامية منها، وذلك لما لهذه المعايير من آثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئيا على غرار قطاع الخروقات والصناعات الأولية التي تركز عليها صادرات معظم الدول النامية. وفي الجزئية أدناه من الدراسة بعض الاستخدامات الذكية لهذه الاشتراطات في حقل التجارة الدولية.

### 2.3. التطبيقات الاقتصادية الخفية للاشتراطات البيئية في التجارة الدولية:

إن تأثير الاشتراطات البيئية على موازين العلاقات التجارية الدولية أصبح في الفترة الحالية عابرا للحدود، فبعد أن كان يقتصر على القدرة التنافسية والتجارة الدولية للدول التي تأخذ بهذه الاشتراطات، أصبح في الفترة الحالية يمتد تأثيرها إلى اقتصاديات وتجارة الدول التي تتعامل معها، وتزداد وطأة هذا التأثير إذا تم فرضها من جانب واحد، وإذا كان الغرض من استعمالها كذلك يهدف إلى ترتيب نتائج تجارية. وعليه سنستعرض بعض التطبيقات الذكية والخفية للاشتراطات والمعايير البيئية كأساليب اقتصادية ذكية في التجارة الدولية وتأثيرها على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين وهذا من خلال الميكانيزمات التالية<sup>12</sup>:

أ- "قد يتحمل المنتجون المحليون نفقات إضافية في سبيل التكيف مع الاشتراطات والمعايير البيئية، مما يؤثر بالتالي في هياكل النفقات والأثمان النسبية ويصبح هذا التأثير ملحوظا إذا ما اقتصر تطبيق هذه المعايير في بعض البلدان دون البعض الآخر، مما يؤدي بالدول التي تطبقها إلى فقدان الميزة التنافسية في السوق الخارجية".

فعلى سبيل المثال:

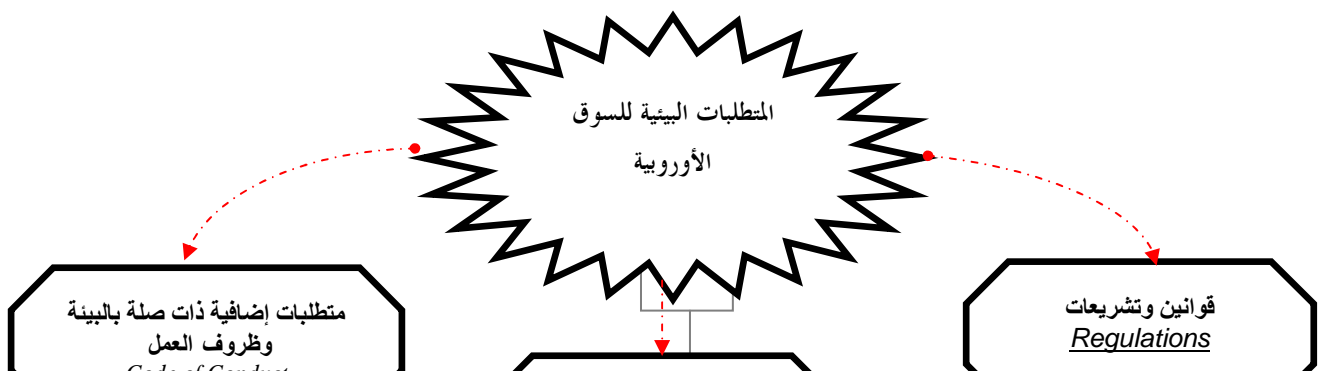
ما وضعتة الولايات المتحدة الأمريكية من قيود على استخدام غاز الكلوروفلوروكربون، وهو غاز يستعمل للتبريد وأهم المنتجات التي يستخدم هذا الغاز في تصنيعها (الثلاجات، المكيفات بأنواعها، العطور...). وبالتالي فقد أثرت هذه القيود على العديد من هذه الصناعات التي يدخل هذا الغاز في إنتاجها والتي تقدر ببلاتين الدولارات، مما أثر على صادرات الدول الأخرى إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المنتجات، وكذا على استثماراتها المباشرة في الخارج وعقود تراخيصها.

ب- "قد توضع المعايير البيئية بطريقة تحكومية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، إذ أحيانا يكون بإمكان المنتجين المحليين ممارسة نفوذهم وضغوطهم على وضع وتطبيق معايير يعجز المنافسون الأجانب من وضعها وكما يعاب على الكثير من هذه المعايير افتقارها إلى الشفافية وضعف استنادها إلى الجانب العلمي في كثير من الأحيان، ولذا في هذه الحالة تعد مجرد عقبة أمام التجارة الخارجية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية".

ومن أهم الأمثلة على ذلك نذكر:

ما تعرضت له الصادرات النسيجية لدولة مصر من عراقيل من جانب دول الاتحاد الأوروبي بخصوص استيراد هذا الأخير لمنتجات النسيج المصرية والتي تحوي بعض الأنواع المعينة من الصباغات، فما كان من دول الاتحاد الأوروبي إلا فرض ما يعرف بشهادة الإيكو\* حيث إلى أنه لصعوبة وتعقيد الإجراءات القانونية الخاصة بحماية البيئة، يحاول العديد من المستوردين تجنبها وذلك بالاعتماد على شهادات التوافق الدولي *Ecolabels Certification*، حيث تتميز هذه الشهادات بتغطيتها لجميع المتطلبات البيئية. بما في ذلك الجانب القانوني لمعظم دول الإتحاد الأوروبي وهي بذلك - شهادات التوافق البيئي - تعتبر ضمان لتوافق المنتج الحاصل عليها بأنه متوافق مع المتطلبات البيئية القانونية. كما تتجه عديد دول الإتحاد الأوروبي إلى فرض واشتراط طرق معينة في التعبئة والتغليف مما يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للمورد. والشكل أدناه يوضح المتطلبات البيئية للسوق الأوروبية حاليا:

الشكل (02): المتطلبات البيئية للسوق الأوروبية



المصدر: ناصر عبد المهيمن، "المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

فمن خلال الشكل أعلاه وبعد أن كان اهتمام المستوردين منصب على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة، تغير الوضع الآن كثيراً فبالإضافة إلى اهتمام المشتري بالجودة والسعر أصبح هناك بُعداً جديداً تمت إضافته إلى هذه المتطلبات ألا وهو البعد البيئي والذي أخذ في الازدياد بمرور الوقت، حتى أنه أصبحت المتطلبات البيئية الآن بمثابة جواز المرور لأي منتج - أو خدمه - يتم تداوله في الأسواق، ورغبة من القائمين على إدارة المنظومة العالمية لحماية البيئة في اهتمام والتزام جميع الأطراف ذات الارتباط بالبيئة فقد تركزت المتطلبات البيئية رغم تعددها في ثلاثة محاور رئيسية الموصوفة في الشكل (02) وتمثل في قوانين وتشريعات، وشهادات دولية، فضلاً عن ما يضعه المشتريين (المستوردين) من مواثيق خاصة بهم.

ومن أهم القضايا كذلك التي أثرت أمام المحكمة الأوروبية ضد دولة إيطاليا لاشتراطها أن تكون جميع أنواع العجائن المستوردة تحتوي على نوع معين من القمح واكتشف إن هذا النوع لا يزرع أساساً إلا في جنوب إيطاليا، ولقد اعتبرت المحكمة الأوروبية أن هذا الاشتراط ما هو إلا وسيلة حمائية اقتصادية ذكية وجديدة غير تعريفية وغير مبررة على أسس بيئية صحيحة.

ج- " قد يصل أثر أعمال المعايير البيئية إلى حد منع وحظر دخول السلع الأجنبية كلياً أو جزئياً، إذا لم تستوفي الاشتراطات البيئية، ومن أمثلة ذلك اشتراط بعض الدول خلو البترين من الرصاص، أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والواقع لأن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الصناعية، بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو المبيدات، أو ارتفاع النسب الباقية منها (Pesticide residues) في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

وتبعاً لهذه الممارسات في العلاقات التجارية الدولية فإن الأضرار التي تلحق بالدول النامية يمكن أن تفوق بكثير ما يلحق بها نتيجة تطبيق القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة. وهو ما يسفر عن خسائر ضخمة في صادرات هذه الدول التي تعتمد إلى حد كبير عليها كمورد هام للنقد الأجنبي.

د- " إن معايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلا أو تجديدا وإحلالا وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية، كما قد تضعف قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية في ظل الأخذ بسياسة السوق المفتوح"

ومن بين الأمثلة على هذه الاشتراطات القاسية على المنتجات ومدى توافقها وطرق الإنتاج والاستخلاص ما تعرضت له صادرات منتج العسل من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 6 قناطير من العسل إلى الاتحاد الأوروبي فقام هذا الأخير باستعمال مخبره بإعادة فحص طرق إنتاج هذا العسل ليتبين له بأن خلايا النحل التي تم استخلاص هذا العسل منها كانت تقتات من نباتات ملوثة بمبيدات وأسماد ضارة مما جعل دول هذا الاتحاد تعرقل الصفقة وتلغيها نهائيا.

والأمر الذي أصبح يقلق في هذه القضية هو توظيف هذه الاشتراطات والمعايير البيئية كأداة حمائية مقنعة وذكية ضد صادرات الدول الأخرى، خاصة النامية منها. ولقد حاولت العديد من الدراسات وضع المؤشرات العامة والتي يمكن من خلالها إثبات كيفية استخدام هذه المعايير كأساليب ذكية ضمن في حقل الذكاء الاقتصادي لغرض الحماية التجارية على غرار دراسة الاقتصادي بيرسون في هذا الشأن.<sup>13</sup>

ولعل أن ما كان يخشى منه في ما يتعلق بقضية تحول الاشتراطات البيئية كأحد الأساليب الاقتصادية الذكية في الحماية التجارية و أحد أهم العوائق غير الجمركية المستحدثة في التجارة الدولية والذي تم التطرق إليه في هذا البحث هو إتجاه بعض جماعات المصالح في الدول الصناعية الكبرى إلى محاولة كسب جماعات أنصار البيئة بجانبها وبالتالي تشكيل تحالف مقدس من أجل فرض المزيد من الحماية رافعين شعارات مشروعة في ظاهرها تدور حول حماية البيئة والحد من التلوث، لكن أبعادها الاقتصادية شديدة التأثير على صادرات الدول النامية والتي يزداد موقفها حرجا كلما تم التشديد في تطبيق هذه المعايير على غرار منتجات الاقتصاد الجزائري والذي قد تتأثر كثيرا إيراداته المالية من الصادرات لهذا السبب.

وحتى تتمكن من قياس تأثير المتطلبات والاشتراطات البيئية كعوائق حمائية ذكية وغير جمركية على الصادرات الجزائرية سوف يتم تخصيص الجزئية المتبقية من الدراسة لغرض استعراض حتى يتم تبيان مدى تأثير الصادرات الجزائرية على غرار الدول الأخرى بهذه الممارسات الذكية في التجارة الدولية.

#### 4. المحور الرابع: تأثير التطبيقات الاقتصادية الخفية للاشتراطات البيئية الأوروبية على تنافسية الاقتصاد الجزائري

بسبب إرهابات الأزمة المالية العالمية الراهنة (أزمة الديون الأمريكية 2009) وبغية حماية اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية أقدمت العديد من بلدان العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالتوسع في تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق كأحد سياسات الحد من تدفق السلع الداخلة لأسواقها، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد - سياسات الإغراق - وإنما نخطاها كثيراً ليصل إلى ما يعرف بالعوائق الفنية على غرار المتطلبات البيئية والتي أصبحت الآن تمثل التهديد الرئيس لصادرات العديد من دول العالم النامية خاصة في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع والذكي لمثل هذه العوائق من قبل العديد من الدول المتقدمة.

وعليه سوف يتم في هذا المحور الأخير من الدراسة لغرض تناول تأثير تلك الممارسات الذكية والخفية للمتطلبات البيئية من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي إتجاه وارداتها من السلع الجزائرية ومدى تأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن هذه المتطلبات تعد

أحد الوافدين الجدد إلى منظومة التجارة العالمية، خاصة مع ما تشهده السوق العالمية عموماً والأوروبية على وجه الخصوص من تطورات كثيرة ومتلاحقة في هذا الجانب.

#### 1.4. الشراكة الأوروبية الجزائرية (الأوروجزائرية) في حقل التجارة الدولية:

لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطة بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي إنعقد سنة 1995، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر، العمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطة... إلخ.

وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطة فقد شاركت في مؤتمر برشلونة كملاحظ لكن بدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن أنظمت إليها تونس و المغرب و العديد من الدول العربية المتوسطة.

#### 1.1.4. إتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (1976-04-26):

تحتل الجزائر مركزاً خصوصياً إزاء المجموعة الأوروبية منذ بداية التسعينات حيث أنه في بداية ظهور الجماعة الأوروبية كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضو وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلافاً من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى إتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطة للمجموعة وتجسدت المفاوضات بالوصول إلى إتفاق تعاون نهائي في 26 أفريل 1976.

#### 2.1.4. مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الإتفاق، حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا وبالإنقطاع أحيانا أخرى، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها مثل المغرب، تونس، اللتان توصلتا إلى إتفاق معه. ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الإعتبار خصوصيات الإقتصاد الجزائري وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج مييدا الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة 1995 و المقدّر ب 250 مليون وحدة أوروبية<sup>14</sup>، و بعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضات عدداً من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الإقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، و بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 19-12-2001، بمقر اللجنة الأوروبية بروكسل بعد مرور 4 سنوات على بدء المفاوضات. ليتجسد هذا الإتفاق ويدخل حيز التنفيذ رسمياً في سبتمبر 2005.

#### 2-1- الاشتراطات والمعايير البيئية الأوروبية الخفية وتأثيرها على الصادرات الجزائرية:

منذ دخول إتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الإتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة ما بين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ما قورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائية التجارية الجديدة

وبطريقة ذكية ممثلة خصوصا في المعايير والاشتراطات البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر، وسوف يتم في هذا الإطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكل المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات من خلال الجدول أدناه:

**جدول(01): المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000-2010)**

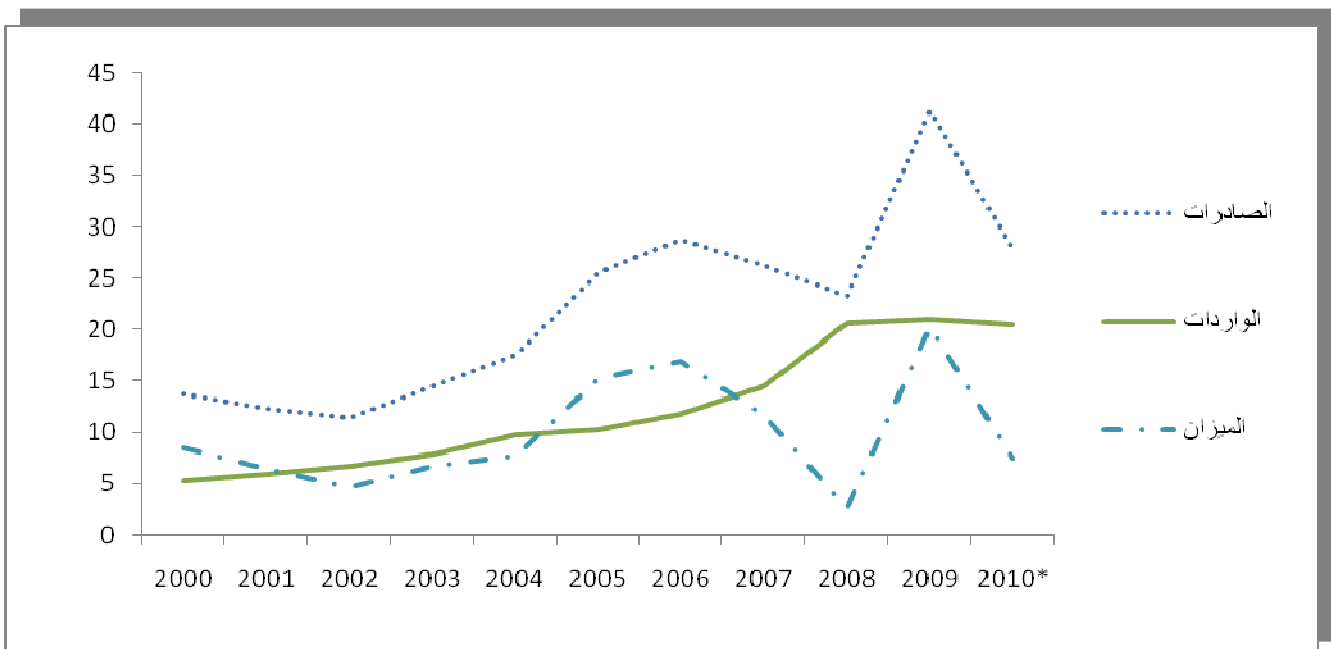
القيمة بمليار دولار (Valeurs en milliards \$ US)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55	28,75	26,20	23,33	41,27	27,94
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25	11,82	14,43	20,65	20,98	20,47
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30	16,93	11,77	2,68	20,29	7,47

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الاحصاء، 2011.

\*فيما يخص قيم سنة 2010 فهي عبارة عن إحصائيات تقديرية (Provisoire)

**الشكل(03): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000-2010)**



**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (01).**

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13.78 مليار دولار لتراجع هذه القيمة وتصبح اقل من 11.5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من سنة 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع 50% ما بين سنة 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار إلى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم ابتداء من أواخر سنة 2007 وبدايات سنة 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين هذين السنتين وذلك بسبب إرهابات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2009.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و2010 إذ انتقلت من 5.25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2010 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية حتى تجاها بما الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الاقتصادية الخفية والذكية تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله على غرار التعتت في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات.

خاصة الكهرومترية منها والتي سوف يتم إبرازها أدناه بعد عرض هيكله الصادرات الجزائرية من المنتجات الكهرومترية إلى الأسواق الخارجية عموما ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص:

**جدول (02): الصادرات الجزائرية من المنتجات الكهرومترية إلى الأسواق العالمية (8 أشهر من 2010)****Quantité: Milliers de tonnes****Valeur: Millions USD**

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE	Climatiseurs	0,047	0,19	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
FRANCE		0,001	0,01	SPA NOLIS
CAMEROUN		0004	0,002	EPE/SPA SOCIETE NATIONALE DE REALISATION
NIGER		0004	0,002	EPE/SPA ENIEM
REP DE COREE		0,001	0,001	SPA SAMHA HOME APPLIANCE

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
CAMEROUN	éfrigérateurs	0001	0004	SPA BYA ELECTRONIC

HONG KONG	0002	,002	EPE/SPA ENIEM
INDE	0001	,001	SPA SODINCO
Italie	0001	0001	EPE/SPA ENIEM
JORDANIE	0,02	0,08	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
NIGER	0011	,005	EPE/SPA ENIEM
REP DE COREE	,002	0,02	SPA SAMHA HOME APPLIANCE

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE	chines a laver le linge	0,01	0,05	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
CAMEROUN		,0001	,0001	SPA BYA ELECTRONIC
Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE	Téléviseurs	,019	0,08	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
ITALIE		0001	,002	MDN/ENPEI
CAMEROUN		0004	,002	SPA BYA ELECTRONIC

**Source: Rapport annuelle de ALGEX (Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur), service statistique, 2011.**

إذن من خلال معطيات الجداول أعلاه والتي تبين صادرات الجزائر من السلع الكهرومترية في الفترة الممتدة طوال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2010، نجد أن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين يحاولون تنويع تسويق منتجاتهم في السلع الكهرومترية إلى الأسواق الأجنبية. إذ احتلت الصادرات من أجهزة التبريد نسبة لا بأس بها قاربت 0.2 مليون دولار موجهة إلى أسواق الأردن فقط هذا بالإضافة إلى المنتجات الأخرى متمثلة في الثلاجات وآلات الغسيل والتلفازات، كما نسجل من خلال المعطيات أعلاه أن أهم المتعاملين في مجال استيراد المنتجات الجزائرية هما دولتي الأردن والكامرون بالإضافة إلى الدول الأخرى بنسب متفاوتة.

أما فيما يخص المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي فنسجل من خلال المعطيات أعلاه أن دولتي فرنسا وإيطاليا هم أهم المتعاملين في هذا الإطار من المنتجات مع الجزائر لكن من خلال نسبة واردات هذه الدول من المنتجات الجزائرية نلاحظ أن هناك انخفاضاً محسوساً في نسبة الصادرات لم يتجاوز قيمة **0.01 مليون دولار** من أجهزة التبريد الموجهة إلى أسواق فرنسا، بينما دولة إيطاليا فبلغت قيمة الواردات من المنتجات الجزائرية إليها ما يقدر بـ **0.0001 مليون دولار** من الثلاجات و **0.002 مليون دولار** من صناعات أجهزة التلفاز الجزائرية.

ولعل المتصفح للمعطيات أعلاه يستنتج أن الصادرات الجزائرية في هذا المجال إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي قليلة إذا ما قورنت بالدول الأخرى التي دخلت في اتفاقية مع هذا الاتحاد، وهذا يمكن تبريره فعلاً بعائق أساس يتعلق بنوع التكنولوجيا المستخدمة في مؤسساتنا الجزائرية فهي تكنولوجية قاعدية (**la technologies de base**) لا تتماشى غالباً مع تلك المسموح بها من طرف الشركات



صاحبة العلامة التجارية (صاحبة الترخيص)، والمعروف أن هذا النوع من التكنولوجيا لا يوفر أي ميزة تنافسية، نظرا لطبيعة الاحتكار التكنولوجي الموجود في السوق الدولي. هذا من جهة.

أما من جهة أخرى والتي ربما يغفل عنها الكثير من المحللين لنسبة تطور الصادرات الجزائرية وحجم نفاذها إلى الأسواق العالمية على غرار دول الاتحاد الأوروبي، فتمثل أساسا في تلك الاشتراطات البيئية القاسية التي تفرضها دول هذا الاتحاد على هكذا منتجات، إذ في الفترة الأخيرة من سنة 2010 ومطلع 2011 أدخلت دول الاتحاد الأوروبي معيارا جديدا يجب الأخذ به إجباريا في الصناعات

الكهرومترية وهو معيار ***Restriction of use of certain Hazardous Substances in ROHS***

***electrical and electronic equipment*** (°) إذ يجبر هذا المعيار كل المنتجين بضرورة عدم استخدام بعض المدخلات

الوسيطية في الصناعات الكهرومترية بحجة أنها تؤثر على صحة المستهلك الأوروبي، ومن أبرز هذه المدخلات هو مادة الرصاص التي

تستخدم في عملية تلحيم خلايا أجهزة التلفاز، وتبرير التعامل الأوروبي لذلك هو أن هذه المادة تؤثر على صحة وبصر المواطن

الأوروبي المستعمل هذه الأجهزة؟<sup>15</sup> إن إجبارية استعمال هذا المعيار في السلع الكهرومترية هو بمثابة أداة تجارية ذكية وحاجز حمائي

جديد تستر من خلفه الدول الأوروبية حتى تمنع نفاذ المنتجات الجزائرية إليها تحت مسمى الاشتراطات البيئية، لأن إثبات عدم استخدام

هذه الأدوات كان من جهة واحدة وهي التعامل الاقتصادي الأوروبي عن طريق مخايره من دون إعطاء دلائل واضحة للمصدرين

الجزائريين وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام هؤلاء المصدرين تقف دائما عائقا أمام إنسياب منتجاتهم إلى الأسواق الأوروبية.

وحتى لا يفقد المصدرين الجزائريين حصصهم من الأسواق العالمية عموما والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص كان لابد من اقتراح

بعض التوصيات ربما تكون كحلولا كفيلة بتجاوز هذه العقبات المستخدمة تحت مظلة الذكاء الاقتصادي بغية حماية الاقتصادات الوطنية

حتى يرفع هؤلاء المصدرين والتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من تنافسية المنتج الوطني وهذا ما سيتم إبرازه في نهاية الدراسة بعض

استعراض خاتمة لها.

**خلاصة الدراسة ونتائجها:**

لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية ضبط أثر البعد البيئي في المعاملات التجارية الدولية ومدى استخدامها كأداة اقتصادية

خفية في المبادلات التجارية ما بين الدول، حيث وفي المحور الأول منه تم تأصيل واقع البعد البيئي في نظرية التجارة الدولية إذ تبين أن

الاشتراطات البيئية أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية التي يمكن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض

السلع الأجنبية والمحلية لغرض ضمان متطلبات الصحة والسلامة. وفي المحور الثاني تم إبراز فلسفة العلاقة ما بين التنمية المستدامة وتحجير

التجارة الخارجية من خلال توضيح البعد البيئي كبعد مهم من أبعاد هذه التنمية، أما في المحور الثالث، فنظرا للممارسات الاقتصادية الخفية

التي أصبحت تطبقها الدول خاصة الصناعية الكبرى منها بالاستناد على الاشتراطات البيئية ضد وارداتها من منتجات الدول الأخرى والتي

تتعارض كثيرا مع تلك الاستثناءات التي وردت في اتفاقيات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، فقد تبين من خلال هذا المحور أن هذه

الاشتراطات والمعايير البيئية أصبحت أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات

الدول الأخرى خاصة النامية منها. وكختام لهذه الدراسة وفي المحور الرابع منها تم إسقاط تأثير التطبيقات الخفية للاشتراطات البيئية على

الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموعة من التعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، إذ تبين أنه وبالرغم من ضالة الصادرات الجزائرية

خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الزيتية والخشبية والمنتجات

الكهرومترية والتي لازالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبالأخص أسواق دول الاتحاد الأوروبي. ولعل التخفيف من وطأة هذه الاستخدامات في المبادلات التجارية يستوجب الاستناد على بعض المقترحات والحلول لتلافي هذه الإجراءات التمييزية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول الأخرى خاصة في ظل بوادر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما تقترحه هذه الدراسة من توصيات ممثلة في:

- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة و تطويرها للخروج من التبعية ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة ذات الاهتمام البيئي.
- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.
- العمل على إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجبيين مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة من إشكالية الضبط الجيد للاشترطات البيئية في العلاقات التجارية الدولية.

أما أمام الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، فيجب على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها وضم قدراتها وقواها الإنتاجية مع الدول العربية والإفريقية لإقامة اتحاد جمركي من خلال تخفيض أو إزاحة الرسوم ما بين الدول الأعضاء ووضع رسوم مشتركة أمام المنتوجات الأجنبية المنافسة، وبالتالي إنشاء كتل اقتصادي موحد وتام وكذا سوق عربية وإفريقية مشتركة من أجل تنمية وتطوير المنتوجات وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ومواكبة التطورات السريعة في كل المجالات.

المراجع، الإحالات والهوامش:

- \* **اقتصاديات الحجم** - زيادة عوائد المنشأة- هي نتيجة لتخصص العمل وانخفاض كلفة الوحدة الواحدة المنتجة، وتشير حالة تزايد عوائد الحجم إلى حالة الإنتاج الذي ينمو بنسبة أكبر من زيادة مدخلات الإنتاج، ففي حالة تضاعف المدخلات ستكون حصيلته الناتج بأكثر من الضعف، وقد تحدث زيادة في عوائد الحجم بسبب كبر حجم عمليات تقسيم العمل والتخصص، إضافة إلى أن كبر حجم العمليات قد يسمح بتقدم المزيد من التخصص وغزارة إنتاج الآلات بأكبر مما هو متاح لعمليات الإنتاج الصغير. للمزيد انظر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، اردب - الأردن، 2010، ص 207 وما بعدها.
- <sup>1</sup> سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 35.
- <sup>2</sup> عبد العزيز محييمر، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص ص: 216-217.
- <sup>3</sup> السيد أحمد عبد الخالق، **السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص ص: 68-69.
- <sup>4</sup> كمال ديب، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 209.
- <sup>5</sup> طارق عبد الروبي، **التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية**، وكالة شؤون البيئة، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 10.
- <sup>6</sup> Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : **libre-échange et environnement**, un tableau plus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002, PP: 05-06.
- <sup>7</sup> للمزيد حول وجهات النظر المختلفة في هذه الإشكالية ما بين أنصار التحرير التجاري من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى، ارجع إلى :
- <sup>8</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، **تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص ص: 34-40.
- <sup>9</sup> بحوصي مجدوب وبن عبد العزيز سفبان، **قراءة لأثر البعد البيئي في التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول "تحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة" جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، يومي 10 و 11 ماي 2010، ص 15.
- <sup>10</sup> سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص: 317-323.
- <sup>11</sup> السيد أحمد عبد الخالق، **السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، بعنوان: اقتصاديات البيئة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 17-19 أبريل 1995، ص 48.
- <sup>12</sup> كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 191-192.
- <sup>13</sup> أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، **تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 170.
- \* **علامة الإيكو**: يمكن تعريف علامة الإيكو بأنها "شهادة ضمان عدم احتواء الأقمشة المشتراة على كيماويات قد تكون ضارة بالمستهلك" لذا يمكن استخدام علامة الإيكو Ecolabels في أغراض التسويق والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية ، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة ، وهي بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئياً ، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة. للمزيد انظر: ناصر عبد المهيسن، **"المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية"**، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 15.
- <sup>14</sup> للمزيد حول هذه الدراسة ونتائجها انظر:
- Pearson, Charles **"Economics and the Global Environment"**, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000, P296.
- <sup>15</sup> مقال منشور بعنوان: **الجزائر والاتحاد الأوروبي**، على الموقع الإلكتروني: <http://www.palmoon.net/7/topic-3802-3.html> شوهد يوم: 2011/04/15.
- \* **ROHZ**: بالفرنسية (**Restriction de l'utilisation de certaines substances dangereuses**)، ويقصد به بالعربية تقييد استخدام مواد خطيرة معينة، وهذه المواد حددتها المواصفات والتوجيهات الأوروبية في إطار المسؤوليات البيئية لمصنعي المعدات الكهربائية والإلكترونيات وهي موجودة في اللائحة (التوجيه EC/95/2002) والتي أدخلت حيز النفاذ في جويلية 2006 وتضم هذه اللائحة حصر استخدام المواد التالية كمدخلات في المنتجات النهائية الكهرومنازلة :
- الرصاص.
  - الكاديوم.
  - ميركوري.
  - الكروم سداسي التكافؤ.
  - ثنائي الفينيل متعدد البروم والبروم ثنائي الفينيل الأثير.
- <sup>15</sup> Meriem Ouyahia, **Zapper et naviguer simultanément**, quotidien le Soir d'Algerer, N°6206, Mardi 15/03/2011, P 07.